اقتصاد

وسط صمت حكومي مطبق!! مواطنون وخبراء واقتصاديون يقدمون اقتراحات للحد من تدهور الليرة

إلزام كل من يدخل سورية بتصريف مبلغ ١٠٠ دولار أميركي في كوة للمصرف التجاري على الحدود

دفع البدل النقدي على ثلاث دفعات سنوية و سعر صرف تمييزي لموظفي المنظمات الدولية العاملة في سورية

| الوطن

تباين في الأسعار، وتدن في التعاملات الفعلية، هذا حال سوق الصرف الموازية «السوداء» يوم أمس، إذ يتم تناقل أسعار صرف متفاوتة للدولار أمام الليرة السورية، كلها تتخطى مستوى ٩٠٠ ليرة للدولار، مرتفعاً بأكثر من ٤٠ بالمئة في شهرين، وسط صمت حكومي مطبق!!

وبحسب مصادر في سوق الصرف، فإن حركة العرض والطلب في أدنى مستوياتها، والتعاملات الفعلية ضعيفة، فالبائع ينتظر ويتحين ارتفاع السعر أكثر، والمشتري يخاف أن يعاود السعر الانخفاض، فيسجل خسائر، فلا يتعامل بالسوق اليوم إلا المضطر أو المجازف، وعليه تعتبر هذه المرحلة فرصة سانحة للسلطات النقدية للتعامل مع السوق، وعكس اتجاه سعر الصرف والتخفيف من حدّة تقلباته، على الأقل.

أمام هذا الواقع الصعب في سوق الصرف، والذي سرعان ما انعكس على الاقتصاد الحقيقي من قنوات أسعار السلع والخدمات، وبغض النظر عن الأسباب الموضوعية وغير الموضوعية التي ساهمت بوصول الليرة إلى هذا المستوى، بادر بعض الإعلاميين والخبراء بفتح باب النقاش عبر وسائط مختلفة حول الحلول والمقترحات للتعامل مع واقع سعر الصرف، ومن أبرز تلك المقترحات إلزام كل من يدخل سورية بصرف مبلغ ١٠٠ دولار أميركي في كوة للمصرف التجاري توجد على الحدود مع سورية، ويطبق القرار على السوريين الذين يبقون لأكثر من أسبوع خارج الأراضي السورية وعلى كل الأجانب من عرب وغيرهم، وهو قرار شبيه لقرار طبق في الثمانينيات وألغي عند انتهاء الأزمة الاقتصادية آنذاك، كما يمكن فرض رسم بالدولار الأميركي يسدد أيضاً في المصرف التجاري السوري على كل سيارة أجنبية تدخل إلى سورية.

وبحسب ما ورد في التعليقات، فإنه بحسب الأرقام المتوافرة عن عدد الزوار في وزارة السياحة ٢٠١٩ فإنه شهرياً هناك ٢١٠ آلاف زائر، ما يعني توفير ٢,١ مليون دولار شهرياً الحدّ الأدنى، عداك عن السيارات، والرقم قابل للزيادة عند تطبيق نظام الشرائح بأن يبدأ المبلغ بمئة دولار ويصل إلى الألف.

الوزير السابق عمرو سالم اقترح «منح نفس التسهيلات التي كانت تمنحها المصارف اللبنانيّة قبل الوضع الحالي فيها، وذلك على الإيداع والسّحب بالقطع الأجنبي وبمرسوم تشريعي أو قانون حصراً، وضبط الأمن في المناطق الزراعيّة المحرّرة بمنع سرقة الغراس والمواشي ومضخّات الماء، وتسليم الحوالات الواردة عن طريق شركات التحويل بالسعر الرّائج، وإلغاء الودائع البالغة ٤٠٪ على إجازات الاستيراد، وإيقاف تجّار الأغنام والشّركات المحليّة الكبرى عن صرف الليرات السّوريّة من عائداتها وإجبارهم على استثمارها محلّيّاً، وتخفيض عدد الإجراءات المطلوبة لتكاليف السّجلات التجاريّة والصناعيّة للشّركات الصغيرة والمتوسّطة، وتسهيل كلّ أنواع الاستثمار المحلّي بالليرات السّوريّة ومنحه ميزات تفضيليّة، فما يأتي بالدّولار، تمّ صرفه محلّيّاً، وإيقاف تمويل الاستيراد بالسعر المخفّض».

وهناك اقتراحات تم نشرها على تعليقات المنشورات السابقة، منها تقليل مدة دفع البدل الخارجي ولو لمرة واحدة كحل لإنقاذ الليرة.

في حين ركزت العديد من المقترحات على ضرورة تصحيح الخلل ومعالجة مشكلة الفارق بين السعرين، الرسمي وفي السوق السوداء، لاستعادة الحوالات التي ذهبت للسوق السوداء، وطالب البعض بملاحقة وتجريم كل متعامل مع شركات الصيرفة الذين يتلاعبون بقوت الشعب.

ومن المقترحات «محاربة اقتصاد التهريب وتخفيف القيود بكل أنواعها على التشغيل والإنتاج، عدا عن طرح العديد من المواقع المهملة على الاستثمار»، وتنفيذ مقررات المؤتمر الصناعي الثالث، وهناك من رأى أن «الاقتصاد يحتاج (كما الجيش) لهيئة أركان اقتصادية متخصصة، ولديها العلم والقدرة على إدارة دفة الاقتصاد خلال الأزمة».

وهناك من كتب «ترسل حوالتك إلى حساب في كردستان فتستلمها بدمشق بالليرة السورية عبر تحويل داخلي من الحسكة أو القامشلي بفارق ١٠ ليرات عن السوق السوداء وليس بفارق ٤٠٠ ليرة تقريباً، شركات تحويل نشطت عبر خط بيروت، تدفع من أي دولة إلى حسابات في لبنان فتستلم بدمشق بالليرة بقيمة السوق السوداء أو بالدولار مع نفقات تحويل زهيدة مقارنة بخسارة ضخمة نتيجة التحويل عبر قنوات تخضع لضوابط المصرف المركزي السوري، لكن خط بيروت تعرض للانتكاسة مع التظاهرات التي بدأت تهز الشارع اللبناني، طبعاً لن ننسى إدخال الأموال عبر الأقارب القادمين من المغتربات، وغيرها من الأساليب التي تبعدك من الاقتراب من قنوات كانت سابقاً تضخ مئات ملايين الدولارات لخزينة المصرف المركزي، ابحث عمن يستفيد من هذه الطرق الالتفافية لتعرف لماذا تراجع التحويل، وليس بسبب الضغوط الخارجية فقط».

واقترح آخرون وقف استيراد جميع الكماليات التي تحتاج إلى قطع أجنبي، وإعادة النظر بالقانون الضريبي الذي يظلم شريحة ذوي الدخل المحدود، واختيار قادة إداريين وليس مديرين يتمتعون بالكفاءة والخبرة والإخلاص، وإلغاء الاحتكار بما يتعلق باستيراد حاجات الناس الرئيسية من المواد التموينية وبالتالي ستنخفض أسعارها تلقائياً، وتفعيل دور الرقابة بعد تأهيل المفتشين الماليين والإداريين، وهناك من اختصر بالقول «اضرب الفولاذ تهابك بقية المعادن»، واقترح آخر سعر صرف تمييزي لموظفي المنظمات الدولية العاملة في سورية، وسعر صرف مدعوم لاستيراد المواد الرئيسة مع ضبط قنوات انتقاله.

وأحد المقترحات المتعلقة بآلية اقتطاع البدل الخارجي تضمنت «البدل النقدي للخدمة العسكرية ٨٠٠٠ دولار، أعتقد وليس لدي الرقم الصحيح أن هناك ما يفوق ٤٠٠٠٠٠ شاب سوري ينتظرون أن تمضي ٤ سنوات لدفع البدل، هؤلاء الشباب منتشرون في أوروبا ولبنان، ويعملون ليلاً نهاراً لتوفير البدل، والأغلبية العظمى يملكون نصف البدل».

واشتمل المقترح أيضاً أن «يدفع البدل النقدي للإعفاء من خدمة العلم على ثلاث دفعات، الدفعة الأولى عن السنة الأولى ٢٥٠٠ دولار، الدفعة الثانية عن السنة الثانية ٢٥٠٠ دولار، الدفعة الثالثة بعد سنتين ٣٠٠٠ دولار، وبهذه الحالة نوفر قطعاً للخزينة ونخلق حالة ارتياح لدى الشباب السوري ونخفف الضغط عليهم، ونرفع القوة الشرائية لليرة السورية، ونخلق إمكانية لزيادة الرواتب والأجور ونخلق أدوات للسلطات النقدية لتثبيت سعر الصرف، على أن يتم وضع استراتيجية لإدارة المليار دولار، على أن يوجه ٣٠ بالمئة منها لدعم القطاع الإنتاجي لضمان دوران العجلة الاقتصادية».

وأضاف: «لنحسبها، ٢٥٠٠ × ٤٠٠٠٠٠ = مليار دولار، أي ٧٠٠ مليار ليرة سورية، أعتقد أنها تنشلنا مما نحن فيه، وبعد ثلاث سنوات أعتقد أن سورية ستعود لإنتاج النفط والزراعة، أما بالنسبة لتجفيف السيولة من السوق من أجل رفع القوة الشرائية لليرة السورية، من الممكن أن نطلب دفع ما قيمته ١٠٠٠ دولار بالليرة السورية بسعر السوق الموازي أي ٧٠٠٠٠٠ ليره سورية بهذه الحالة نرفع الطلب على السوري وبالتالي نجمعه من الأسواق حتى أسواق الدول المجاورة، وتستعيد الليرة السورية عافيتها بالتدريج، ٧٠٠٠٠٠× ٤٠٠٠٠٠ = مئتان وثمانون ملياراً، أعتقد تكفي لرفع الطلب على السوري وإعادة ما تم تهريبه من أسواق دول مجاورة، وقد يقول البعض: بهذه الحالة سيرتفع الطلب على الدولار، هذا الموضوع يمكن تلافيه».

ومن المقترحات أيضاً، تحويل شركات عامة إلى شركات مساهمة على أن يكون تقييم سعر الأسهم بالدولار في الوقت الحالي، ويعاد النظر بالأسعار الدولارية في اجتماع هيئة عامة في الوقت المناسب.

➤ معالجة مشكلة الفارق بين سعري الصرف الرسمي وفي السوداء لاستعادة الحوالات

➤ منح التسهيلات نفسها التي كانت تمنحها المصارف اللبنانيّة قبل الوضع الحالي فيها

ازدحام غير مسبوق وأغلب الصرافات خارج الخدمة

قرار لمجلس الوزراء يعطّل صرافات «العقاري»!

| عبد الهادي شباط

معظم صرافات العقاري في دمشق خارج الخدمة، وازدحام غير مسبوق في صالة الإدارة العامة في ساحة المحافظة، ويبدو أن رحلة البحث عن صراف داخل الخدمة لم تفلح مع الكثيرين ممن يحتاجون سحب رواتبهم.

لمعرفة أسباب ما يجري، اتصلت «الوطن» مع عدد من المسؤولين في المصرف العقاري، حيث قدم معظمهم إجابات تقليدية، على حين أفاد أحدهم بأن تطبيقات القرار ٣٧ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء والقاضي بعدم إبرام العقود لدى الجهات العامة بالتراضي، وإنما عبر الإعلان عن عروض وتنفيذ مناقصات واختيار أفضل العروض المقدمة، هو ما حدّ من قدرة المصرف على تجديد عقود الصيانة للصرافات بالتراضي، كما كان في السنوات السابقة، وخاصة أن المصرف كان يعتمد على تنفيذ عقود صيانة مع الشركات الموردة للصرافات.

وأمام التقيد بتطبيقات القرار ٣٧ على مختلف الجهات العامة، ومنها المصارف، بات يحتاج تنفيذ عقود الصيانة للصرافات لإجراءات يتطلب تنفيذها وقتاً ليس قصيراً.

وحول إمكانية استثناء عقود صيانة الصرافات من تعليمات هذا القرار، بين مسؤول في المصرف أن ذلك غير ممكن، وأن المصرف العقاري أحد الجهات العامة التي تنفذ قرارات الحكومة، مع أن هناك فرقاً بين طبيعة العمل المصرفي والمؤسسات الأخرى، وخاصة عمل الصرافات، الذي لا يحتمل التأخير، وأن المصرف العقاري بات همه الأول وشغله الشاغل اليوم هو الإشراف على الصرافات ومتابعة صيانتها وعملها على حساب الكثير من المهام الأساسية لدى المصرف، وخاصة منح التمويل للكثير من المنتجات المصرفية، وخاصة العقارية، وفق اختصاص المصرف وفي مقدمها القروض السكنية التي لم تعد تتناسب سقوفها مع الاحتياجات الحالية.

وتوقع المسؤول أن يتم إنجاز عقود الصيانة قريباً وفق القرار ٣٧ وعودة العديد من الصرافات للعمل ما يسمح في تأدية الخدمة بطريقة أفضل، كما أن تنفيذ تركيب الصرافات الجديدة التي تم الإعلان عن وصولها واستلامها سوف تحل جزءاً كبيراً من المشكلة، وخاصة أنه تم البدء بتركيب بعض الصرافات في صالة المصرف العقاري في المحافظة.

وتقدر الاحتياجات الفعلية للكادر المطلوب لتغذية الصرافات الآلية بنحو ٤٠ عاملاً على حين لا يتوافر لدى المصرف سوى ٦ عاملين، على حين تحتاج تغذية الصرافات لنحو ٢٥ سيارة نقل أموال غير متوافرة رغم العديد من المذكرات والكتب التي تم إعدادها حول ذلك.

ازدحام أمام الصرافات في صالة الإدارة العامة للمصرف العقاري في دمشق (الوطن)

وزير الصناعة: إدخال حلقات انتاجية ذات قيمة مضافة في النسيج بدل التصدير الخام

| هناء غانم

صرّح وزير الصناعة محمد معن جذبة لـ«الوطن» بأن الوزارة تعمل ضمن توجهات الحكومة من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية وخلق قيم مضافة للعملية الصناعية، حيث تم تصنيع خيط صوفي في شركة أصواف حماة لصناعة التريكو وإدخال خط جديد في الشركة السورية للغزل والنسيج بحلب لتصنيع الكنزات والألبسة الداخلية من خيوط صوفية ممزوجة بالإكرليك، وذلك تمهيداً لإبرام عقود وتسويق هذه المنتجات في الأسواق، ولتكون نواة لصناعات نسيجية أخرى تبرز عراقة النسيج السوري وتعدد المنتجات بمواصفات جيدة.

ولفت إلى أن هذا الإنتاج يسهم بالنهوض في الصناعة الوطنية عوضاً عن تصديره خاماً، وخاصة أن الاستثمار والإنتاج بهذه الطريقة سوف ينعكسان إيجاباً على أهمية المنتج، باعتباره يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتطوير الصناعة السورية وإدخال حلقات إنتاجية ذات قيمة مضافة، علماً بأنه تم إدخال خط التطوير للشركة نفسها العام الماضي ليضيف انتاجاً متميزاً للصناعة المحلية يواكب الحداثة والتطوير.

Reference: SY-DA-00669

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDER FOR REHABILITATON OF WATER WELLS AND SEWAGE SYSTEMS IN DERAA GOVERNORATE

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA-00669:

Rehabilitation of water wells and sewage systems in Dera'a Governorate,

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices at the below address between **09:00 AM till 04:00 PM** starting from ***December 01st, 2019 till January 09th, 2020***.

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	January 9th, 2020, at 04:00 PM.
Bid Validity:	120 Days
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties:	0.5% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-00669

ACTION AGAINST HUNGER

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لاعادة تأهيل آبار مياه و شبكات صرف صحي في محافظة درعا

منظمة مكافحة الجوع ***(AAH)***،منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافة الجوع ***(AAH)***، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والصحة والمياه والاصحاح.

مناقصة مرجع: SY-DA-00669

اعادة تأهيل آبار مياه و شبكات صرف صحي في محافظة درعا

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة **09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 عصراً**، ابتداءً ***من 01 كانون الأول 2019، ولغاية 09 كانون الثاني 2020***.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية، بناء. 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946
فاكس: 00963113329945
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

الموعد النهائي لتسليم العروض:	09 كانون الثاني 2020، عند الساعة 04:00 عصراً
صلاحية العروض المقدمة:	120 يوماً
العملة:	الليرة السورية.
ضمان حسن التنفيذ:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
ضمان الكفالة:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
غرامات التأخير:	0.5 % من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.